الأمم المتحدة

E/2010/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 March 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

التقرير السنوي لبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠٠٩

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠٠٩ بالصيغة التي أقرها برنامج الأغذية العالمي في قراره 2010/EB.1/2، المرفق أيضا بهذا التقرير.

* E/2010/1.

010410 260310 10-25889 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي 2010/EB.1/2 الذي اعتمده المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠ (٨-١١ شباط/فبراير ٢٠١٠)

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

وافق المجلس على التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الوثيقة WFP/EB.1/2010/4/Rev.1). وعملا بقراره 2004/EB.A/11، طلب المجلس إحالة التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشفوعا بقرارات المجلس وتوصياته لعام ٢٠٠٩ وقراره الحالي.

٨ شباط/فبراير ٢٠١٠

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمين العام الإصلاحي والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

موجز

يقوم البرنامج بدور مركزي في جهود الأمم المتحدة على نطاق المنظومة في تعزيز الاتساق ومساندة الجهود التي تقودها البلدان لمعالجة أزمة الأغذية المتواصلة والركود الاقتصادي والصراعات وشدة الطقس والصدمات الأخرى التي تؤثر على أكثر السكان ضعفا. وقد شكلت هذه الجهود تحديا خاصا خلال فترة تجاوز فيها عدد الجياع ومن يعانون من سوء التغذية مليار نسمة لأول مرة. وفي سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات لأنشطة التشغيل لتطوير منظومة الأمم المتحدة، وتماشيا مع الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٨-٢٠١٣ التي هي تمديد لخطة البرنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، عزز البرنامج شراكاته على المستويين الوطني والعالمي ليكون أكثر فاعلية كجزء من منظومة الأمم المتحدة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وبالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية، حشد البرنامج موارد كبيرة، بما في ذلك من خلال صناديق مشتركة.

واصل البرنامج استخدام مساهماته في توفير المساعدة الغذائية إلى من هم في أشد الحاجة إليها، وشراء الأغذية محليا واستخدام أدوات مبتكرة لتحسين التغذية وتسليمها وشرائها على المستوى القطري. وشكل البرنامج التجريبي للشراء من أجل التقدم الوسيلة لاختبار ممارسات التوريد المبتكرة وتطوير أنشطة جديدة لمساندة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في عدد من البلدان النامية. كما أن التوسع في استخدام القسائم والتحويلات النقدية يسَّر أيضا تحول أنشطة البرنامج نحو توفير أشد مرونة للمساعدات الغذائية. وبدأ البرنامج بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى الاستراتيجيات التي تقودها البلدان والأقاليم بدعمه للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال توفير الخبرات ومواءمة الاستراتيجيات مع البرنامج. وعبر الاستراتيجيات المعززة لبناء القدرات ونقل المسؤوليات فإن البرنامج يقوي من تركيزه على إيجاد حلول طويلة الأمد لتحديات الجوع.

عمل البرنامج مع أعضاء آخرين في فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية التابع للأمين العام من خلال تعاون غير مسبوق فيما بين الوكالات من أجل الأمن الغذائي. ووفر هذا العمل الزخم السياسي لزيادة الاستثمارات في التدابير الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للقضاء على الجوع. وفي النهاية، أدى ذلك العمل إلى الالتزام بمبلغ ٢٠ مليارا من دولارات الولايات المتحدة من أجل الأمن الغذائي في مؤتمر قمة البلدان الثمانية المعقود في لاكويلا بإيطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتحويل لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى هيئة شاملة فيما بين الحكومات. ويتماشى اشتراك البرنامج في هذه العمليات مع المبادئ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي المعقود في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، إذ تتعلق هذه العمليات بالنُهُج المتماسكة التي تنتهجها البلدان.

وفي أعقاب التنفيذ الناجح للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أصبح البرنامج أول وكالة في الأمم المتحدة تطلق نظام برمجيات ساب (SAP) (النظم والتطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات)، المتوافق مع تلك المعايير، وهو النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II)، الذي يسمح بمتابعة الموارد المالية والبشرية في مختلف أرجاء البرنامج بمزيد من الدقة والتفصيل. وأسفر استعراض داخلي كان قد أُجري للعمليات والإجراءات المتبعة في الموافقة على البرامج الجديدة وتعديلات الميزانيات، وفي سياق استعراض الإطار المالي، عن تحسين ترتيب الأولويات وتعزيز الاتساق في تطبيق الخطوط التوجيهية، وكذلك التنسيق بين العمليات على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. وبغية تعزيز المساءلة، فقد زاد عدد موظفي البرنامج الملزمين بتقديم الإقرارات المالية من ٦ موظفين إلى ٤٠٠ موظف، مع التركيز على الموظفين المتمتعين بصلاحيات واسعة في مجال الشراء.

وبما أن الأزمة المالية والاقتصادية فاقمت من أثر الأزمة الغذائية في عام ٢٠٠٩، سرَّع البرنامج من جهوده التعاونية لمساعدة السكان المحتاجين بشكل عاجل. وبالتنسيق مع العاملين الآخرين في الميدان الإنساني، استجاب البرنامج إلى حالات طوارئ في إطار نظام المجموعات مواصلا قيادة مجموعة اللوجستيات والقيادة المشتركة لمجموعة الاتصالات على الصعيد العالمي وقاد، منفردا أو على نحو مشترك، مجموعات قطاع الأغذية على المستوى القطري. وشارك البرنامج أيضا في المجموعات المعنية بمجالات الصحة والتغذية وغيرها من المجالات.

تصدر البرنامج أو كان مشاركا في عدد من المبادرات المشتركة للأزمة التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ المعقودة في باريس يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وقدم رصدا وتحليلا من خلال

النظام العالمي للإنذار بآثار الأزمات ومواطن الضعف. وترأست المديرة التنفيذية للبرنامج اجتماع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعقود في روما في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الذي سعت فيه اللجنة إلى تنسيق ممارسات الأعمال للأمم المتحدة وتحسين سلامة الموظفين ونظم الأمن. وبصفته عضوا في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل البرنامج التعاون في دعم التنسيق والتنفيذ على المستوى القطري من خلال نظام المنسق المقيم. وبُني هذا العمل على إنجازات مبادرة توحيد الأداء بواسطة ضمان أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية متوائم مع الأولويات والخطط والمبادئ الوطنية وأنه مصمم لدعم الحكومات لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

أولا – المساهمة في اتساق منظومة الأمم المتحدة وفاعليتها

ألف – تمويل الأنشطة التشغيلية

١ – بلغ معدل الجوع في العالم ارتفاعا تاريخيا في عام ٢٠٠٩، حيث أصبح هناك أكثر من مليار نسمة يعانون من نقص التغذية. وفاقمت آثار أزمات الأغذية والوقود والأزمة المالية مجتمعة من الضعف الناجم عن الكوارث والصراعات والفقر. ونتيجة ذلك، توسع البرنامج في مساعدته الغذائية والتغذوية، بما في ذلك شبكات السلامة مثل برامج التغذية لأطفال المدارس، حيث وصلت إلى ١٨٠ مليون مستفيد في ٧٤ بلدا.

٢ – كان مجموع التمويل المتوقع للبرنامج لعام ٢٠٠٩ هو ٣,٩ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، حيث زاد بمبلغ مليار دولار عما ورد خلال الأعوام السابقة لعام ٢٠٠٨. وحيث أن الحاجات المتزايدة فاقت التمويل التقليدي للجهات المانحة، تم إيلاء أهمية أكبر لحشد هيئات مانحة جديدة وضم البرامج القطرية للبرنامج بالكامل إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات استراتيجية الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية.

٣ – وحتى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تلقى البرنامج ٣,٦ مليار دولار من ٧٥ جهة مانحة. وقدمت البرازيل وألمانيا واليابان وقطر والاتحاد الروسي وإسبانيا أعلى مساهمات إلى البرنامج. وزاد أو استدام التمويل في عام ٢٠٠٩ من أستراليا وبلجيكا وكندا والمفوضية الأوروبية والهند وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية والجهات المانحة الخاصة. ودعمت الحكومات المضيفة في بنغلاديش وبوروندي وكمبوديا ومصر ومدغشقر وملاوي وباكستان عمليات البرنامج في بلدانها. وقدمت كازاخستان وعمان وأوكرانيا إلى البرنامج مساهمات لأول مرة.

٤ – وقد خصصت الجهات المانحة حوالي ٩٠ في المائة من مساهماتها إلى مشاريع محددة، وكانت نسبة ١٠ في المائة من ذلك المبلغ تتألف من مساهمات متعددة الأطراف وزعتها اللجنة الاستراتيجية لتخصيص الموارد. وبفضل التمويل المتعدد الأطراف المبكر والمرن والقابل للتنبؤ، تمكّن البرنامج من تحديد أولويات لموارده طبقا للحاجات الملحة والتخطيط بفاعلية في تناول الأسباب الجذرية للجوع. وشملت الجهات المانحة الرئيسية كندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد. وتم توقيع شراكات متعددة السنوات مع أستراليا وكندا ولكسمبورغ في عام ٢٠٠٩.

٥ – بلغت المخصصات الواردة من خلال التمويل من جهات مانحة متعددة ما مجموعه ١٥٥ مليون دولار في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ – وهو خامس أكبر مصدر دخل

للبرنامج. ومن هذا التمويل، جاءت نسبة ٨٢ في المائة من آليات التمويل الإنسانية مثل صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وكانت المساهمات من الصناديق المجمعة مهمة لعمليات كثيرة، خاصة حالات الطوارئ ضعيفة التمويل والعمليات الخاصة. وشمل هذا دعما لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، التي يقوم البرنامج على إدارتها نيابة عن الأمم المتحدة. وسمحت هذه المساهمات للبرنامج وشركائه بمواصلة توفير المساعدة الغذائية الحرجة في العمليات، حيث لم يكن الدعم من المصادر التقليدية كافيا.

٦ - تلقى البرنامج ٣٦ في المائة من المصروفات الكلية للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (١١٠ ملايين دولار بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩). وبالإضافة إلى ذلك، شارك البرنامج في مناقشات لصياغة رسالة تفاهم عالمية وإطار للأداء والمساءلة، بينما أكد على أهمية تجنب البيروقراطية غير الضرورية.

٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، فتحت قنوات تمويل جديدة مع الجهات المانحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصناديق استئمانية مواضيعية ومتعددة الجهات المانحة. وشملت هذه برنامج الاستجابة للأزمة الغذائية العالمية التابع للبنك الدولي وصندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المشترك بين إسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي، والبرنامج المواضيعي للأمن الغذائي الذي تقوم على إدارته EuropeAid. ويسرت التغييرات في المبادئ التوجيهية الوصول إلى صناديق أخرى مثل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وتم الترحيب بها خلال العام. وتتسم قاعدة التمويل الأوسع بالأهمية بشكل متزايد للبرنامج وشركائه لتلبية الطلبات المتزايدة على المساعدة الغذائية.

٨ - وفي عام ٢٠٠٩، تم إطلاق ١٦ نداء في إطار عملية النداءات الموحدة، على سبيل المثال، و ٧ نداءات عاجلة و ٦ نداءات أخرى. وكانت أكبر ثلاثة نداءات هي لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان، تبعتها الأرض الفلسطينية المحتلة وباكستان وزمبابوي. وظل البرنامج أكبر وكالة للنداءات، ملبيا ٩٠ في المائة من متطلباته في عام ٢٠٠٩ من خلال عمليات النداءات الموحدة. وبلغ مجموع المتطلبات ٩,٨ مليار دولار منها احتياجات البرنامج التي بلغت ٣,٧ مليار دولار أو ٣٨ في المائة من المجموع.

٩ - استفاد البرنامج أيضا من ترتيبات الشراء المواتية في عدد من البلدان. فمثلا، قدمت حكومة الهند إلى البرنامج حبوبا بأسعار أقل من خط الفقر - حوالي ٣٣ في المائة من أسعار السوق للقمح والأرز. واشترى البرنامج أيضا القمح والأرز من مؤسسة الهند الحكومية للأغذية بأسعار مدعمة. وخصصت حكومة الهند حوالي ٤٠ ٠٠٠ طن متري من القمح

و ٥٠٠ ٧ طن متري من الأرز إلى البرنامج كل سنة. ويستخدم البرنامج هذا القمح لشراء أغذية مخلوطة من منتجين على أساس المقايضة.

١٠ - وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تجاوز جمع الأموال بدعم من القطاع الخاص الهدف السنوي البالغ ٨٠ مليون دولار. غير أن المناخ الاقتصادي في عام ٢٠٠٩ أثر على توقعات جمع الأموال للبرنامج. وبالرغم من التباطؤ الاقتصادي، وقّع البرنامج شراكة طويلة الأجل مع LG Electronics، وهي أول شركة آسيوية متعددة الجنسيات تدعم البرنامج من خلال المساهمة في برامج الجوع المرتبط بالمناخ في القرن الأفريقي.

١١ - واصلت الشراكات الخاصة كونها دافعا رئيسيا لاستراتيجية تحسين التغذية للبرنامج، حيث استفادت وحدة البرنامج من خبرة القطاع الخاص. وفي عام ٢٠٠٩، وقّعت اتفاقات على توظيف ستة أخصائيين في التغذية على الأقل في المكاتب القطرية للبرنامج في عام ٢٠١٠ بدعم من القطاع الخاص. وفي مصر وكينيا، عمل أخصائيون من شركة DSM، وهي شركة متخصصة في مجال علم الأحياء وعلم المواد، لمعالجة المسائل المتعلقة بتقوية الأغذية المترلية وتقييم القدرة المحلية على إنتاج الأغذية. وبدأ مشروع Laser Beam، وهو اتحاد مبتكر لشركات الأغذية، في أيلول/سبتمبر لخفض سوء التغذية في بنغلاديش وإندونيسيا بحلول عام ٢٠١٤؛ ويجمع المشروع بين المعرفة العلمية للبرنامج وخبرة القطاع الخاص في مجالات التغذية والأغذية والصحة. وبدأ البرنامج أيضا شراكات مع شركات مثل H. J. Heinz و Kraft Food, Inc. وتوسع في علاقته مع الاتحاد العالمي للتغذية المحسنة من خلال هذه المبادرة.

باء - التنسيق والمبادرات المشتركة وتوحيد الأداء

١٢ - شجع اعتماد قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة. ورحب البرنامج بإنشاء كيان جديد يراعي المنظور الجنساني، يجمع أربع هيئات حالية. وتم الإعراب عن التقدير إلى الدعوة لآلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة لتقييم الكفاءة والفاعلية والأداء كوسيلة لتعزيز الشفافية. وتم الترحيب أيضا بالاعتراف بالحاجة إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

١٣ - شاركت المديرة التنفيذية للبرنامج في اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة الذي عقده الأمين العام. وباعتباره رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، فقد قاد المبادرات لدعم تنسيق المسائل الإدارية في الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٩، ركزت اللجنة المذكورة على تنسيق ممارسات الأعمال وأمن الموظفين.

١٤ - كما استند البرنامج مجددا إلى الممارسات المثلى في الإدارة المالية من خلال تنفيذ نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تموز/يوليه وأطلق نظام برنامج النظم والتطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات (SAP) المتوافق مع نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II). وكان البرنامج أول وكالة في الأمم المتحدة تطبق هذه المعايير المحاسبية امتثالا لقرار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الذي اعتمدته الأجهزة الرئاسية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس التنفيذي للبرنامج. كما أن زيادة عدد الموظفين المطالبين بتقديم إقرارات حالية من ٦ موظفين إلى أكثر من ٤٠٠، مع التركيز على الموظفين المتمتعين بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بعمليات الشراء، استهدف بدوره تعزيز المساءلة والشفافية المالية. ويسرت إدارة تسيير الموارد والمساءلة، المنشأة حديثا والتي تُعنى بكل تدفقات الموارد الداخلية والخارجية، من تعزيز الرقابة المالية. وتضم هذه الإدارة شعبة لإدارة الأداء والمساءلة بغرض ضمان مراعاة الفعالية والتقييم عند اتخاذ القرارات المتصلة بالموارد.

١٥ - وفي مجال ممارسات الأعمال، حددت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشاريع مشتركة لتعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة وجمعت حوالي ٦ ملايين دولار لهذه الأنشطة. وأشرفت اللجنة أيضا على اللجنة التوجيهية بشأن سلامة وأمن الموظفين، التي أوصت أن تركز الأمم المتحدة جهودها في إدارة مخاطر الأمن على ما تبقى من عمليات في بيئات تتسم بتحديات الأمن. ودعا البرنامج إلى إصلاحات في نظام أمن الأمم المتحدة، وخاصة ما يتعلق بأوضاع عمل الموظفين الوطنيين. وتم التأكيد على أهمية هذه الجهود عندما قتل خمسة موظفين من البرنامج في باكستان وخمسة آخرون من عمال الأمم المتحدة في أفغانستان في أواخر عام ٢٠٠٩.

١٦ - كانت مبادرات الأمم المتحدة المشتركة لمواجهة الأزمات هي التركيز الرئيسي للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام ٢٠٠٩. وتهدف هذه المبادرات، التي وضعتها اللجنة ووافق عليها مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إلى حشد منظومة الأمم المتحدة لتناول آثار الأزمات العالمية المالية والاقتصادية والاجتماعية الأخيرة. ويتولى البرنامج اثنتين من مبادرات الأمم المتحدة المشتركة لمواجهة الأزمات هما: (أ) مبادرة الأمن الغذائي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وفريق العمل الرفيع المستوى بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية؛ (ب) مبادرة العمل الإنساني والأمن والاستقرار الاجتماعي. وشارك البرنامج أيضا باعتباره وكالة متعاونة في أربع مبادرات أخرى هي: (أ) تمويل إضافي للأكثر ضعفا؛ (ب) الاقتصاد الأخضر؛ (ج) الحماية الاجتماعية؛ (د) الرصد والتحليل.

١٧ - ترتبط المبادرة المشتركة للأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بعمل فريق العمل الرفيع المستوى بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية لضمان تنسيق متابعة الوكالات لالتزامات مجموعة البلدان الثمانية، ونتائج مجموعة البلدان العشرين. وركزت المبادرة الثانية للبرنامج على أعمال طوارئ لحماية الأرواح وسبل العيش وتلبية الاحتياجات الغذائية والإنسانية وحماية المشردين وتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي. وشملت هذه المبادرة الدعوة إلى برامج مساعدة على إنقاذ الأرواح والتأكيد على تمويل يعتمد عليه للنداءات الموحدة وضمان الوصول إلى توحيد الأداء الإنساني وسلامة العاملين في المجال الإنساني على نطاق العالم. وكان تأمين سفن الحراسة لحماية شحنات البرنامج المتوجهة إلى الصومال التي هددها القراصنة مبادرة مهمة أخرى بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية.

١٨ - واصل البرنامج مشاركته في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي أفرقتها العاملة خلال عام ٢٠٠٩، بما في ذلك الفريق العامل بشأن مسائل البرمجة وأفرقة مهمات الأهداف الإنمائية للألفية. واستجابة لطلبات من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، قام الفريق العامل بشأن مسائل البرمجة بتبسيط المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووضع استمارات لتبسيط الإبلاغ، بينما يركز على العمل في الاستراتيجيات الوطنية. وقام فريق عمليات الأعمال للمكاتب القطرية بتنقيح مواد التدريب على الخدمات المشتركة لتشجيع التنسيق على المستوى القطري. وأعدت مبادئ توجيهية مشتركة للتوريد تحت قيادة البرنامج واعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩.

١٩ - قدمت الأفرقة العاملة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والفريق الاستشاري والمجموعة بكاملها الدعم إلى البلدان التي تختبر مبادرة توحيد الأداء وأعدت مجموعة أدوات لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تغيير الإدارة استجابة لطلبات من البلدان. وتحت قيادة البرنامج باعتباره عضوا في اللجنة الاستشارية، تم اعتماد منهج منسق للتحويلات النقدية على المستوى القطري. وتم استشارة المنسقين المقيمين في البلدان الرائدة في توحيد الأداء لقياس التقدم المتحقق والتأكيد على المسائل التي تتطلب اهتماما من قبل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٠ - وعن طريق إجراء المشاورات في تلك البلدان وفي الجمعية العامة، تم تشجيع المكاتب القطرية للأمم المتحدة على القيام بتمارين التقييم الخاصة بها. ويقوم فريق التقييم للأمم المتحدة بدعم هذه المبادرة من خلال: المشاركة في اجتماعات البلدان الرائدة؛ وتوفير إطار اختصاصات التقييم؛ وتيسير ضمان النوعية للتقييمات التي تقوم بها البلدان.

٢١ - تواصل تعزيز نظام المنسق المقيم في عام ٢٠٠٩ مع مشاركة البرنامج في الأفرقة العاملة بشأن دعم عملية اختيار المنسق المقيم. وتماشيا مع أهداف خطة تنفيذ إدارة مواهب

المنسق المقيم، تم استخدام إجراءات تشغيل معيارية لدعم إدارة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات. وتم تطوير المبادئ التوجيهية بشأن اختيار وتعيين المنسقين المقيمين لتحسين الاتصالات وتيسير عملية الاختيار.

٢٢ - في عام ٢٠٠٩، عمل أربعة موظفين من البرنامج كمنسقين مقيمين في الجزائر وكمبوديا وميانمار وطاجيكستان. وعين موظف كمنسق مقيم في مدغشقر في انتظار موافقة الحكومة. وقدم البرنامج ٦ مرشحين لمراكز تقييم المنسقين المقيمين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

جيم - تغير المناخ

٢٣ - تصدر تغير المناخ جدول أعمال الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، حيث تُوج بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وكثف البرنامج اتصالاته مع المنظمات الشريكة في جهود من أجل التصدي لسوء التغذية والافتقار إلى الأغذية الناتج عن آثار تغير المناخ. وقدم الدعم لاستراتيجيات التكيف وأنشطة التخفيف، بما في ذلك الغذاء مقابل العمل والتوسع في شبكة الأمان والبرامج من قبيل برامج تغذية أطفال المدارس. كما كانت المشاريع الجارية المتعلقة بإعادة إصلاح الأرض وإعادة التحريج والإدارة البيئية والطاقة، مثل استخدام المواقد التي توفر الطاقة، جزء من جهود البرنامج لخفض الجوع المتعلق بالمناخ والطقس.

٢٤ - يسرت الأدوات المبتكرة والشراكات الجديدة توسيع نطاق ما ينفذه البرنامج من عمليات لتحليل هشاشة الأوضاع بحيث تشمل المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك المنتدى العالمي من أجل معلومات تغير المناخ الذي أنشأته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وكان الإنذار المبكر مجالا آخر لتطوير نظم جديدة. وفي أمريكا الوسطى، تصدر البرنامج تطوير SATCAweb، وهي أداة قائمة على شبكة الإنترنت لرصد الكوارث والتنبؤ توفر معلومات بالوقت الحقيقي عن الكوارث المتعلقة بتغير المناخ في تلك المنطقة. وكان هناك مثال آخر على التعاون الناجح هو البرنامج الذي وضعه برنامج الأغذية العالمي في إثيوبيا تحت اسم ''إدارة الموارد البيئية من أجل السماح بالانتقال إلى سبل عيش أكثر استدامة، عن طريق الشراكات والتضامن بين مستخدمي الأراضي، وهو برنامج يسّر تطوير وتنسيق منهج وطني قائم على المجتمع المحلي لعكس التدهور البيئي وزيادة المرونة طويلة الأجل لمواجهة تغير المناخ. وقد وصل المشروع إلى أكثر من مليون شخص وساهم في إعادة إصلاح أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي المتدهورة منذ عام ٢٠٠٠.

دال – الإصلاح في المجال الإنساني

٢٥ – يشمل جدول أعمال الإصلاحات في المجال الإنساني منهج المجموعة وتمويل المعونات الإنسانية ونظام المنسق الإنساني. وفي عام ٢٠٠٩، تحول تركيز عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من تحديد وتنفيذ آليات إلى توحيد الجهود الحالية للإصلاحات في المجال الإنساني وتقييم التقدم المحرز. وأدت المبادرة التي قادتها اللجنة الدائمة من أجل تنسيق مجموعات التمويل المختلفة للأمم المتحدة وتبسيط المبادئ التوجيهية، بما فيها متطلبات الإبلاغ، إلى تحسينات في التنفيذ على المستوى الميداني وخفض تكاليف المعاملات. وشملت الأولويات التي وضعتها اللجنة في عام ٢٠٠٩ بدعم من البرنامج التمويل الإنساني ووضع تقييم بالحاجات المشتركة وتحسين نظام المنسق الإنساني.

٢٦ – أدت المناقشات خلال السنة إلى التوسع في مجموعة المنسقين الإنسانيين لمدة ثلاث سنوات أخرى وإنشاء فريق تقييم التنسيق الإنساني لاستعراض المرشحين لشغل وظائف منسق إنساني. وبينما تم الترحيب بهذا التطور من ناحية المبدأ، ظل الاعتماد على المنسقين المقيمين للاضطلاع بوظائف المنسق الإنساني سائدا من الناحية العملية. وفي عام ٢٠٠٩، تمت التوصية بأربعة موظفين من البرنامج لإدراجهم في مجموعة المنسقين الإنسانيين. وصدر توجيه بشأن إنشاء وسحب الأفرقة القطرية الإنسانية عقب استعراض قام به الفريق العامل للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٧ – وفرت عملية النداءات الموحدة والصندوق المركزي الموسع للاستجابة لحالات الطوارئ واستجابات الطوارئ الفردية لمعظم الوكالات الإنسانية تمويلا إنسانيا متسقا ومتوقعا. وقد تلقى البرنامج أكبر قسط من أموال الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ حتى اليوم (انظر الفقرتين ٥ و ٦ من هذا التقرير للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

٢٨ – يواصل نظام المجموعات، الذي كان القصد الأولي منه التصدي للثغرات في الاستجابة الإنسانية، التطور إلى وسيلة أولية تمكن المجتمع الإنساني من الاستجابة لحالات الطوارئ المفاجئة. وفي عام ٢٠٠٩، من أصل ٢٧ بلدا كان له نظام منسقين إنسانيين في السابق نفذ ٢٤ بلدا نظام المجموعات. وواصل البرنامج قيادة مجموعات اللوجستيات واتصالات الطوارئ، بينما احتفظ بالمسؤولية الشاملة عن قطاع المساعدة الغذائية. وعمل البرنامج أيضا في مجموعات عالمية أخرى منها المجموعات المعنية بالتغذية والحماية والتعليم والإنعاش المبكر.

٢٩ – استجابت مجموعة اللوجستيات بقيادة البرنامج إلى ثمان حالات طوارئ جديدة في عام ٢٠٠٩ في كل من بنن وغزة وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وباكستان

والفلبين وساموا. ومن أجل دعم الاستعداد وبناء القدرات لاستجابة أكثر فاعلية وتنسيقا، تم تدريب أكثر من ٢٠٠ متخصص في اللوجستيات من ٣٠ منظمة مختلفة منذ عام ٢٠٠٦ كشركاء في مجموعات اللوجستيات. وتم توزيع أخصائيي اللوجستيات المدربين للقيام بتقييمات ودعم العمليات الميدانية في إنشاء مجموعات لوجستية في حالات الطوارئ الجديدة.

٣٠ - ودعمت مجموعة اللوجستيات أيضا المجتمعات المحلية عند الانتقال من حالات ما بعد الصراع وما بعد الكوارث إلى الإنعاش طويل الأجل من خلال إعادة تأهيل البنية الأساسية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا، عملت مجموعة اللوجستيات مع الحكومة المحلية والشركاء الإنسانيين على تنفيذ مشاريع إعادة إصلاح الطرق في مناطق العودة.

٣١ - وقد تم إنشاء خلية دعم المجموعة العالمية للوجستيات قبل ذلك بثلاث سنوات لتوفر التوجيه بشأن الاستراتيجية والسياسة العامة والتدريب وحشد الدعم وبناء القدرات من أجل المشاريع الإنسانية. وتم إدراج الوحدة الرئيسية لمركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات ضمن خلية دعم مجموعة اللوجستيات في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتتألف الخلية، المندرجة في شعبة اللوجستيات للبرنامج، من مجموعة من أخصائيي اللوجستيات المتفانين ومن ذوى المهارات المتعددة جاؤوا من سبع منظمات إنسانية. ويسرت بدء تنفيذ ''التدريب من منطلق الخدمات''، وهي أداة مصممة لتحديد الحاجات المشتركة لأخصائيي اللوجستيات الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٩، أكملت الخلية، بالشراكة مع ١٥ منظمة، ''دليل العمليات اللوجستية''، وهو مصدر وحيد للنماذج والأدوات التشغيلية المتعلقة باللوجستيات، والمراجع والمبادئ التوجيهية.

٣٢ - وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩، انتهى البرنامج وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من اتفاق على تنسيق المسؤوليات وتوحيد الخدمات وتوحيد توفير الأمن وبيانات الاتصالات تحت قيادة البرنامج. وقد قام البرنامج منذ عام ٢٠٠٧ بتوفير التنسيق والدعم التقني في اتصالات الطوارئ في جميع حالات الطوارئ الكبيرة. وقد شهدت أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان طوارئ من هذا القبيل في عام ٢٠٠٩. وبالشراكة مع الجهات المانحة للقطاع الخاص، قدم البرنامج أيضا برنامج تدريب شاملا في مجالي تكنولوجيا المعلومات لإدارة التأهب للطوارئ والاستجابة لها. وخلال السنة، شارك ٩٩ مهنيا من ٢٠ منظمة في دورة التدريب هذه.

٣٣ - وتولى البرنامج دور جهة الاتصال فيما يتعلق بمسائل الاتصالات الأمنية السلكية واللاسلكية في إطار سياسة الأمم المتحدة بشأن إدارة مخاطر الأمن، والمعايير الدنيا للسلامة والمبادئ التوجيهية لتحديد المخاطر المقبولة التي وصفتها إدارة السلامة والأمن للأمم المتحدة.

وبهذه الصفة، قدم البرنامج المشورة لشبكة إدارة الأمن بشأن السياسات وتنفيذ معايير وخدمات اتصالات الأمن.

٣٤ - واصل البرنامج مشاركته في المنتديات المشتركة بين الوكالات بشأن مرحلة الانتقال، وخاصة الفريق العامل للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والفريق العامل المشترك لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية بشأن قضايا مرحلة الانتقال. وشملت المناقشات خلال السنة تمويل مرحلة الانتقال والدروس المستفادة في دعم الإنعاش المبكر وعمليات تقييم الاحتياجات ما بعد الصراعات وما بعد الكوارث وتقرير الأمين العام بشأن بناء السلام. وساهم البرنامج في العمل الجاري في هذه المجالات وشارك في المناقشات بشأن توجهات الأفرقة المشتركة بين الوكالات ومهامها ومواءمتها وتأثيرها.

٣٥ - ساهم البرنامج أيضا في عمل مكتب دعم بناء السلام، بتعيين موظف مؤقت لمساندة إعداد تقرير الأمين العام. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، استضاف البرنامج على نحو مشترك حدثا خاصا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بشأن الأزمة الاقتصادية وأزمة الأغذية في بلدان ما بعد الصراعات. وتأكدت مساهمة البرنامج، بما في ذلك قدرته على توفير فوائد مباشرة وملموسة للسلام، خلال الحدث الخاص. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، انضمت المنظمة أيضا إلى الفريق الرفيع لبناء السلام الذي أُنشئ لتقديم المشورة إلى مساعد الأمين العام لدعم بناء السلام بشأن قضايا بناء السلام ولضمان اشتراك الأمم المتحدة في بناء السلام.

٣٦ - قامت اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية كمنتدى مهم للوكالات الإنسانية بمناقشة ووضع مواقف مشتركة فيما يتعلق بالأوضاع المتطورة مثل القائمة في القرن الأفريقي واليمن، وللتصدي لتحديات الأمن الحرجة كالماثلة في أفغانستان وباكستان.

هاء - البرمجة المشتركة التي تقودها البلدان

٣٧ - شارك البرنامج في ٨٨ برنامجا مشتركا في ٣٣ بلدا في عام ٢٠٠٩، بما يشمل زيادة نسبتها ١١ في المائة عن السنة السابقة. وشكلت مشاركة البرنامج بهذا الصدد استمرارا لنمو الاتجاه في البرمجة المشتركة فيما بين وكالات الأمم المتحدة. وبلغت مبادرة توحيد الأداء ٣٥ في المائة من جميع البرامج المشتركة. وجرت معظم البرامج المشتركة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٨ - أتاحت البرامج المشتركة الفرص لوكالات الأمم المتحدة للعمل بصورة أوثق مع الشركاء الوطنيين؛ وقد سعت مبادرة مشتركة مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في

جمهورية تترانيا المتحدة، على سبيل المثال، إلى مساعدة حكومة ذلك البلد على وضع برنامج وطني شامل لتغذية أطفال المدارس. وفي موزامبيق، عمل البرنامج مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في برامج مشتركة بشأن الأطفال والأمن الغذائي والتغذية؛ والحصول على الخدمات الصحية الإنجابية وتوفيرها؛ ودعم الاستجابة الوطنية لمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدم البرنامج مساعدة تقنية إلى وزارة الصحة باستخدام إطار جديد لسلة الغذاء الأساسي التي توفرها الحكومة للمرضى الذين يُعالجون بمضادات الفيروسات العكسية ولمرضى السل.

٣٩ - عمل البرنامج مع شركاء الأمم المتحدة في ليبريا بشأن برنامج للأمن الغذائي والتغذية على نطاق كبير لزيادة الإنتاج الزراعي. وفي أوغندا، صاغ الفريق القطري للأمم المتحدة برنامجا مشتركا لدعم الحكومة للتصدي لتغير المناخ، وخاصة في المناطق المعرضة للكوارث في منطقتي كراموجا وتيسو الأوغنديتين.

٤٠ - وظل البرنامج يعمل بنشاط في خمسة من بلدان برنامج توحيد الأداء هي الرأس الأخضر وموزامبيق وباكستان ورواندا وجمهورية تترانيا المتحدة، حيث شكلت الأنشطة جزء من خطة عمل وميزانية مشتركتين تشارك فيهما اثنتان أو أكثر من منظمات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الوطنية.

٤١ - وفي موزامبيق، اشترك البرنامج في ٦ من ١١ برنامجا مشتركا وقاد مبادرة الشراء من أجل التقدم المعروفة باسم ”إقامة سلاسل القيمة السلعية والروابط السوقية لصالح اتحادات المزارعين“. وهدفت المبادرة إلى تيسير قيام مشترين معتمدين مثل البرنامج بشراء الذرة والفاصوليا. ووفرت منظمة الأغذية والزراعة التدريب والمساعدة التقنيين وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الائتمان.

٤٢ - في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بدأت الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة برنامج توحيد الأداء، الذي شمل برامج مشتركة بشأن الزراعة، والتنمية الريفية، والحد من الفقر، والتعليم، والصحة، والسكان، والبيئة، وإدارة مخاطر الكوارث. وساهم البرنامج في جميع هذه البرامج وشارك في رئاسة الفريق المواضيعي لإدارة مخاطر الكوارث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٣ - وبدلا من وضع برنامج منفصل لتوحيد الأداء، بدأ الفريق القطري للأمم المتحدة في رواندا عمليات تجريبية عند إعداد إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة الذي ركز على خمسة مجالات مواضيعية. وشارك البرنامج في رئاسة الفريق المواضيعي للتعليم مع اليونيسيف والفريق المواضيعي للنمو المستدام والحماية الاجتماعية مع منظمة الأغذية والزراعة وساهم

في نفس الوقت في المجالات الثلاثة الأخرى. وعمل البرنامج مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى في مجالات الصحة والسكان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغذية. ومن الأمثلة على ذلك، عمله مع شبكة نساء رواندا، التي وفرت الدعم للنساء اللائي تعرضن للاغتصاب والجرائم الأخرى خلال عملية القتل الجماعي. وركز مشروع آخر مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى على التوسع في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني.

٤٤ - وفي جمهورية تترانيا المتحدة، شارك البرنامج في ستة برامج مشتركة من أصل سبعة ومبادرتين مشتركتين بشأن تغيير الإدارة والاتصالات. وقدم الفريق القطري للأمم المتحدة إصلاحات إدارية، وخاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشراء. وتصدّر البرنامج مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منفذا مشروعا يهدف إلى تطوير بنية أساسية على نطاق النظام للاتصالات بالصوت والبيانات والفيديو ومنهج مشترك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ما يتعلق بالشراء. ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى، تعاون البرنامج أيضا في إطار برامج مشتركة بشأن الاستعداد للكوارث الوطنية وقدرات الاستجابة وخلق الثروات والعمالة والتمكين الاقتصادي، بمدخلات من البرنامج تركز على الأغذية والتغذية.

واو - الخدمات وأماكن العمل المشتركة

٤٥ - تواصلت المشاركة في فريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن أماكن العمل المشتركة في عام ٢٠٠٩ لتركز على التعاون بين أفرقة الأمن والمرافق، ممولة مشاريع على نطاق كبير للتجديد والبناء. وبينما واصل البرنامج دعمه لجهود فريق المهام لإدراج مفاهيم ''المباني الخضراء'' في جميع مشاريع أماكن العمل المشتركة، فإنه أصر على ألا يؤدي اتباع هذا النهج إلى إضافة مزيد من التكاليف للمشاريع.

٤٦ - استفاد فريق العمل المعني بالأمن في أماكن العمل الداخلية للبرنامج من مشاركة الوكالات المشتركة في الأفرقة العاملة للأمن وأماكن العمل المشتركة، وقد أدى ذلك إلى تقاسم أفضل للمعلومات وتقنين المناهج. وطوال السنة، واصل البرنامج الدعوة إلى توفير الموارد التقنية الصحيحة لفريق العمل وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تم توظيف مهندس معماري لدعم تحليل مشاريع محددة ووضع معايير وأدوات للأفرقة القطرية.

٤٧ - يشارك البرنامج في تقديم مقترحات لأماكن العمل المشتركة في موزامبيق ورواندا، وهما بلدان من بلدان توحيد الأداء التي يشكل تقاسم المباني فيها جزءا من أهداف فريق العمل. ومع ذلك، ما زال يتعين تحديد الآثار المالية على هذه المشاريع.

ثانيا - الاتساق في ضمان الأمن الغذائي

ألف - الأمن الغذائي العالمي

٤٨ - اتسم عام ٢٠٠٩ بأهمية حاسمة في الحوار الدولي بشأن الأمن الغذائي وقضايا الحوكمة ذات الصلة. وقد أتاح الإعلان المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي (''مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي'')، التي اعتمدتها مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقدته في لاكويلا بإيطاليا في تموز/يوليه ٢٠٠٩ - حيث تم التعهد بمبلغ ٢٠ مليار دولار من أجل الأمن الغذائي - الفرصة لتجديد الالتزامات الدولية بالقضاء على الفقر والجوع. ودعا البرنامج إلى منهج شامل للأمن الغذائي وضمان الاعتراف بشبكات الأغذية والتغذية كأدوات مهمة للتعامل مع الجوع وسوء التغذية.

٤٩ - كان فريق العمل الرفيع المستوى بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية التابع للأمين العام منتدى مهما للبرنامج للتشديد على الحاجة إلى التعاون في تنفيذ الأعمال المتعلقة بالأغذية الحيوية لتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالقضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتعزيز المرونة في مواجهة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛ وخلق فرص عمالة قابلة للبقاء.

٥٠ - ومع اعتماد إعلان مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، جدد زعماء العالم التزاماتهم بمنهج مترابط وشامل وعلى المستوى القطري للأمن الغذائي. ومن الشروط الأساسية لإنجاح هذا المسعى ضمان الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية ويمكن توفيرها للجميع، خاصة للمجموعات الضعيفة، من خلال المساعدة الغذائية للطوارئ وشبكات الأمان، مثل القسائم النقدية وتغذية الطفل والأم. وتم التأكيد على مبادئ لاكويلا وأعاد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر التأكيد على الحاجة لدعم التنسيق العالمي وحسن إدارة الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. والتزم البرنامج بالعمل مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتنفيذ إصلاح تلك اللجنة.

٥١ - وعلى المستوى الإقليمي واصل البرنامج مشاركته في مبادرة الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وفي عملية تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

والهدف من هذه المشاركة هو ضمان مراعاة الحلول المستدامة لمشكلة الجوع عند إعداد السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية. وفي هذا السياق ساعد البرنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال إعارة موظف كبير إلى مكتب الرئيس التنفيذي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في تصميم نظام للاحتياطيات الغذائية الطارئة إلى جانب برنامج إقليمي لتيسر حصول المجموعات الضعيفة على الأغذية. وفي القرن الأفريقي وافق البرنامج والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تعزيز التعاون في عدد من الميادين، بما في ذلك الأمن الغذائي وإدارة مخاطر الكوارث، من خلال تنفيذ أولويات مشتركة؛ وسيشكل ذلك موضوع مذكرة تفاهم يجري إعدادها بين المنظمتين. وقد شارك البرنامج مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ثلاث مجموعات مواضيعية معنية بما يلي: (أ) الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية؛ (ب) السلام والأمن؛ (ج) التنمية الاجتماعية والإنسانية. واضطلع البرنامج أيضا بدور بارز في تنفيذ توصية الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا لتوسيع نطاق برامج تغذية أطفال المدارس والتقوية بالمغذيات الدقيقة في أفريقيا ضمن إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وتم تعزيز الشراكة مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من خلال مبادرة الشراء من أجل التقدم وإطار التحالف من أجل التجارة السلعية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الذي يهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي والنهوض بالقدرة التنافسية لأسواق الأغذية الأساسية.

باء – التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

٥٢ – واصل البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية دعم التعاون من أجل التوصل إلى نهج أكثر شمولا للأمن الغذائي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، تعاون البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة في ٦٣ بلدا بشأن ٩٩ مشروعا للزراعة والأمن الغذائي والتقييم المشترك؛ وتعاون البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ١٤ بلدا بشأن ١٨ مشروعا لتوفير الغذاء مقابل العمل والغذاء من أجل التدريب والائتمانات الصغيرة.

٥٣ – وشكلت ورقة مشتركة اكتملت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تتويجا لجهود دامت عامين لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وتبعها اجتماع لكبار الموظفين عُقد في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، حيث اتفقت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على التركيز على الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية في بلدان مختارة؛ وتنسيق نظم معلومات الإنذار المبكر لتعزيز الإبلاغ عن الأمن الغذائي؛ والدعوة المشتركة خلال عام ٢٠١٠ لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٤ - واصلت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها دعم تعاونها الإداري أيضا. وتحقق تقدم في شراء السلع والخدمات في مناقصات مشتركة أدت إلى وفورات كبيرة. ونتج عن مناقصة مشتركة للسفر وفورات ضخمة للوكالات الثلاث، التي تستخدم الآن نفس وكيل السفريات. ونتج عن تمديد عقد منظمة الأغذية والزراعة لإعادة البريد ليشمل البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تحقيق وفورات بلغت ٢٥ في المائة للصندوق و ٣٠ في المائة للبرنامج. وتقوم الوكالات المذكورة الآن بإنشاء فريق مشترك للمشتريات.

٥٥ - نفذ كل من البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة على نحو مشترك بعثات لتقييم الإمداد من المحاصيل والأغذية في إثيوبيا وغواتيمالا ومدغشقر وناميبيا والسودان واليمن وزمبابوي. وأصدرا أيضا منشور عنوانه ''حالة انعدام الأمن الغذائي بشأن الأزمات الاقتصادية: التأثيرات والدروس المستفادة''. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة في ذلك التقرير تحليلا عن انعدام الأمن الغذائي على المستوى العالمي وقدم البرنامج معلومات عن كيفية تأثر الأسر في البلدان النامية بهبوط الاقتصاد العالمي.

٥٦ - اشتركت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط في البرنامج والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة في وضع نموذج لمحاكاة أثر الصدمات مثل أحوال الطقس الشديدة وارتفاع الأسعار والتحول في أسعار المدخلات الزراعية على دخول الأسر ونفقات الأغذية. وشملت المرحلة الأولى للمشروع ثلاثة من بلدان الدخل المنخفض والعجز الغذائي في آسيا (بنغلاديش ونيبال وباكستان) وبلدين في أفريقيا (بوركينا فاسو وملاوي). وسيجري إضافة بلدان أخرى في المرحلة الثانية. ويقدم هذا التحليل معلومات يمكن أن تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات خلال المراحل المبكرة من الأزمات.

٥٧ - تعاون أيضا البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة من خلال النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي بغرض توحيد معايير تصنيف الأمن الغذائي لتحديد أولويات التدخلات. وفي عام ٢٠٠٩، جرى التعاون في إطار هذه العملية مع الشركاء في كمبوديا وإندونيسيا ونيبال وطاجيكستان وأوغندا.

٥٨ - اشترك البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية معا في إنشاء مرفق إدارة مخاطر الطقس لخفض تعرض المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة لأحداث الطقس الشديدة من خلال مخططات التأمين القائمة على المؤشرات. وبدأت مشاريع في الصين وإثيوبيا في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس (Bill & Melinda Gates) والبنك الدولي. ونتيجة لأحوال الطقس الشديدة في القرن الأفريقي في عام ٢٠٠٩، قدم المشروع مبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار من مدفوعات التأمين إلى ١٣٧ مزارعا من ذوى الحيازات الصغيرة

في إثيوبيا، وهو ما يشكل نسبة ٥٠ في المائة من مجموع مبالغ التأمين على أساس متوسط الغلات المقدرة في المستقبل. ويسرت شراكة البرنامج مع البنك الدولي وحكومة إثيوبيا إنشاء آلية وطنية لتمويل المخاطر من الجفاف والفيضانات التي يمكن أن تتطلب أموال طوارئ قد تصل إلى ١٨٠ مليون دولار طوال خمس سنوات.

ثالثا – مبادرات جديدة وتطوير الشراكات

ألف – الشراء من أجل التقدم

٥٩ – أطلقت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة هاورد ج. بفت (Howard G. Buffet) وحكومة بلجيكا مبادرة الشراء من أجل التقدم حيث اختبرت ممارسات شراء وشراكات مبتكرة. ومع طلبه على الأغذية الأساسية، عمل البرنامج كحافز لتدخلات جديدة لدعم المزارعين من ذوى الحيازات الصغيرة.

٦٠ – وحتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نتج عن اختبار ممارسات الشراء الابتكارية للمبادرة شراء ٠٠٠ ٢٥ طن متري من الأغذية في ١١ بلدا حيث يعمل البرنامج. وتم شراء الأغذية من ٤٠ منظمة للمزارعين من ذوى الحيازات الصغيرة ومن أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة وشبكات الاستقبال في المخازن في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وبورصة السلع الأساسية في زامبيا. وقام البرنامج وشركاؤه بتدريب ٧٠٠ ٩ مزارع من ذوي الحيازات الصغيرة الذين كان ٢٦ في المائة منهم من النساء، بالإضافة إلى ٥٨ من مشغلي المخازن على التعاقد ومواصفات النوعية والمناولة بعد الحصاد والتسويق الجماعي وفن التجارة وتقنيات الإنتاج الزراعي وتمويل الزراعة.

٦١ – تم تنفيذ بعض أكثر المبادرات المبتكرة في عام ٢٠٠٩ في مالي وأوغندا وزامبيا. وفي أوغندا، دعم البرنامج نظام الاستقبال في المخازن الذي يمكن من خلاله أن يصل المزارعين إلى شبكة المخازن المعتمدة وأوضاع التخزين الكافية والنقد المستخدم لنظام الاستقبال الذي بموجبه يتلقون المكافئ النقدي البالغ ٦٠–٧٠ في المائة من القيمة الكلية للسلع المودعة. وفي زامبيا، تم دعم منظمات المزارعين لتلبية المعايير المطلوبة للوصول إلى بورصة السلع الزراعية في زامبيا، وهي منتدى تجاري له شبكة من المخازن المعتمدة حيث يتمكن المزارعون والتجار من تخزين السلع لبيعها عندما تصبح أوضاع السوق أكثر ملاءمة. وفي مالي، قامت منظمة ”أفريقيا الخضراء الدولية“ (Afrique Verte Internationale)، وهي شريك في مبادرة الشراء من أجل التقدم، بتدريب منظمات المزارعين والنساء على المهارات الرئيسية للتسويق.

وبالإضافة إلى ذلك، حصل اتحاد تعاونيات المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة في مالي على مناقصة تنافسية للبرنامج في عام ٢٠٠٩.

باء – النقد والقسائم

٦٢ – زاد استخدام البرنامج للقسائم وللتحويلات النقدية في السنوات الأخيرة في عدد من البرامج التجريبية التي زادت من ٩ في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤ في عام ٢٠٠٩. وتعكس هذه التطورات تحولا نحو توفير المساعدة الغذائية بطريقة أكثر مرونة. وتوفر أيضا عمليات القسائم والتحويلات النقدية فرصا جديدة لدعم الحكومات في استخدام نظم شبكات الأمان الاجتماعي والتوسع فيها.

٦٣ – وفي ملاوي، سمح رصد البرنامج لأسعار سلة أغذيته بالزمن الحقيقي في الأسواق المحلية أن يقوم بتسوية قيم عمليات التحويل شهريا طبقا لتقلبات الأسعار، وبالتالي حماية القوة الشرائية للسكان طوال الوقت. ونفذت عمليات التحويلات النقدية بالشراكة مع مصرف ملاوي للادخار وشملت حسابات مدخرات لكل مستفيد نقدي. وفي سوريا، اضطلع البرنامج بتجربة مشروع قسائم غذائية إلكترونية – وهو الأول من نوعه لاستخدام تكنولوجيا الهاتف الجوال – لدعم ١ ٠٠٠ أسرة عراقية لاجئة ذات فرص محدودة لتوليد الدخل. وتلقى كل فرد في الأسرة قسيمة بقيمة ٢٢ دولارا كل شهرين. وبعد كل معاملة، تتلقى الأسر تحديثا للأرصدة بواسطة رسائل نصية على الهواتف الجوالة.

جيم – بناء القدرات

٦٤ – في عام ٢٠٠٩، عمل البرنامج عن كثب مع النظراء الوطنيين، خاصة من خلال عمليات مشاورات على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، وفر البرنامج الدعم التقني للاستراتيجيات الوطنية والمبادرات الإقليمية لمكافحة الجوع المزمن وسوء التغذية في الهند والعراق ورواندا وتيمور الشرقية. وفي مصر، أدى دعم البرنامج للبرنامج الوطني لشبكة الأمان الاجتماعي القائمة على الأغذية إلى إصلاح نظام الدعم الغذائي. وفي غانا، تعاونت الأمانة الوطنية للوجبات المدرسية المنشأة حديثا مع البرنامج على تنفيذ برنامج وطني لتغذية أطفال المدارس المنتجة محليا لزيادة الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الحضور، وزيادة الإنتاج الزراعي للأغذية. وفي السلفادور، تم تسليم برنامج تغذية أطفال المدارس التابع لبرنامج الأغذية العالمي إلى الحكومة، في نهاية عملية لتنمية قدرات البرنامج دامت عشر سنوات.

دال – شراكة القضاء على الجوع بين الأطفال (ريتش REACH)

٦٥ – أُنشئت شراكة ريتش (شراكة القضاء على الجوع بين الأطفال) باشتراك كل من البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وتلتزم الشراكة العالمية هذه بتلبية الحاجات الغذائية لأكثر الضعفاء في العالم – وهم النساء والأطفال – من خلال تحليل قائم على الأدلة والبرمجة الابتكارية. وقام البرنامج بدور الوكالة المضيفة للشراكة وقدم الدعم الضروري.

٦٦ – تلقى الشركاء الأربعة في شراكة ريتش منحة من مؤسسة بيل وميليندا غيتس لربط الشراء المحلي من المزارعين من ذوى الحيازات الصغيرة بالتدخلات التغذوية القائمة على الأغذية. وكان الهدف الثاني هو تيسير التعاون بين المجتمعات الزراعية والتغذية. وبدأت البحوث لاستكشاف هذه التفاعلات في بلد في غرب أفريقيا ووضع مبادئ توجيهية للممارسين في مجالي الزراعة والتغذية والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وتمت صياغة خطة عمل لزيادة التدخلات التغذوية في بلد مختار وزيادة وصول المزارعين من ذوى الحيازات الصغيرة إلى الأسواق. ويوفر الميسر الإقليمي لمبادرة ريتش الموجود في السنغال والتي تستضيفه منظمة اليونيسيف الدعم الضروري.

٦٧ – وقد أقامت مبادرة ريتش أيضا شراكة مع مشروع الأمين العام للألفية من أجل قرى الألفية في بلدان أفريقية عديدة. وسيجري وضع نماذج للتنفيذ المتكامل للتدخلات التغذوية على مستوى المجتمع المحلي.

هاء – البنك الدولي

٦٨ – تم تكثيف تعاون البرنامج مع البنك الدولي خلال عام ٢٠٠٩. وبفعل الأزمة المالية، توجهت هذه الشراكة نحو التركيز على شبكات الأمان. وتبين المطبوعة المشتركة إعادة التفكير في التغذية المدرسية: شبكات الأمان الاجتماعي، وتنمية الطفل والقطاع التعليمي أهمية تغذية أطفال المدارس كأداة لشبكة الأمان.

٦٩ – وشملت مجالات التعاون الأخرى الزراعة وتغير المناخ والتغذية، وترد جميعها في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي للبنك الدولي، وهو صندوق استئماني لجهات مانحة متعددة للمساعدة في تنفيذ التعهدات التي قُدمت في مؤتمر قمة البلدان الثمانية المعقود في لاكويلا بإيطاليا في تموز/يوليه. وشارك البرنامج في المناقشات حول وضع آليات لهذا الصندوق، الذي قد يوفر فرص التمويل في عام ٢٠١٠. وكان مجال التعاون الآخر هو استعراض البنك الدولي للهيكل المالي للبرنامج ، الذي أدى إلى صدور تقرير عن المساعدة

الغذائية في عالم متغير، نُشر في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، عرض البنك الدولي النتائج الرئيسية على المجلس التنفيذي للبرنامج.

٧٠ - تواصل التعاون على المستوى القطري خلال عام ٢٠٠٩، مع زيادة فهم فوائد الشراكات الاستراتيجية. وواصلت كلتا المنظمتين النشاط في برنامج شبكة الأمان الإنتاجية لإثيوبيا. وفي بوركينا فاسو، شمل التقدم في شبكات الأمان القسائم النقدية، وأما في كينيا، فقد تضمن استراتيجية لإطعام أطفال المدارس أغذية محلية.

واو - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧١ - واصل البرنامج العمل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنشطة الوقاية والعلاج والعناية والتخفيف من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واستكشاف طرق جديدة لدعم المرضى الذين يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية. وشملت هذه الطرق الغذاء بواسطة وصفة الدواء، خاصة منتجات الأغذية المعدّة للاستعمال؛ ومساعدة غذائية في إدارة أمراض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عند الأطفال؛ وآليات شبكة الأمان الاجتماعية للأشخاص الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأسر المتأثرة بالإيدز.

٧٢ - وباعتباره الكفيل المشترك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ساهم البرنامج في صياغة إطار لنتائج الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وطبقا لهذا الإطار، ستركز تداخلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للبرنامج على: (أ) الدعم التغذوي في علاج فيروس نقص المناعة البشرية وبرامج العناية؛ (ب) دعم تغذوي في برامج السل؛ (ج) شبكات الأمان الاجتماعي للأشخاص المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الأيتام والأطفال الضعفاء الآخرين.

زاي - المنظمات غير الحكومية

٧٣ - في عام ٢٠٠٨، واصل البرنامج المشاركة مع ٢٣٠ منظمة غير حكومية دولية و ٢ ٦٠٧ وطنية في ٦٩ بلدا؛ وشمل الشركاء منظمات قائمة على المجتمعات المحلية. ويتولى الشركاء من المنظمات غير الحكومية توزيع ١,٩ مليون طن متري من الأغذية - أي ٥٠ في المائة تقريبا من مجموع أغذية البرنامج.

٧٤ - عكست مجالات التعاون الجديدة بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية تحولا من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية. فقد نفذت منظمة أوكسفام البريطانية خطة للقسائم في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ودعمت كل من منظمتي World Vision و Emmanuel

International مشروعا تجريبيا لتوفير النقد والأغذية من أجل سبل حماية مصادر الرزق في ملاوي؛ وقامت منظمة Mercy Corps بإدارة مشروع النقد مقابل العمل في المناطق الريفية في نيبال؛ وعملت منظمات غير حكومية في بنغلاديش وباكستان وزامبيا في أنشطة مختلفة لخطط القسائم والتحويلات النقدية.

٧٥ - تتعدى شراكة البرنامج مع المنظمات غير الحكومية المستوى التشغيلي وتمتد إلى المناقشات الاستراتيجية والسياسات العامة. أما المشاورة السنوية الخامسة عشرة بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية المعقودة في روما يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فقد حضرها ١٩ شريكا من المنظمات غير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة جامعة لمنظمات غير حكومية.

حاء - الخدمات المشتركة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية

٧٦ - واصل البرنامج توفير الخدمات المشتركة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية نيابة عن المجتمع الدولي من خلال خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، حيث نقل ٧٠٣ ٢٦٩ راكبا و ٩٤٧ ٨ طنا متريا من أغذية الإغاثة إلى مناطق نائية وعديمة الأمن في عام ٢٠٠٩. ودعمت هذه الرحلات الجوية جهود مواجهة حالات الطوارئ المفاجئة وعمليات الإغاثة الجارية، بناء على طلبات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمنسقين الإنسانيين. وقدمت مؤسسة سلامة الطيران إلى وحدة سلامة الطيران للبرنامج جائزة تقدير الرئيس لعام ٢٠٠٩ لتحقيق أفضل ممارسات للسلامة لعمليات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

٧٧ - وأوصت مذكرة صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ بإعادة تأكيد ولاية الخدمات وإيجاد آليات تمويل مناسبة والترقي بمعايير الطيران للأمم المتحدة التي تنظم استخدام الطائرات المؤجرة. وأكدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضا على الحاجة إلى تناول مسائل الولاية وآليات التمويل المستدامة؛ وسيعد فريق من المنظمات مقترحا للاجتماع القادم لفريقه العامل في عام ٢٠١٠.

طاء - تعزيز الأمن

٧٨ - يواصل انعدام الأمن والتهديدات التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة والشركاء طرح تحديات كبيرة للعمليات، خاصة في أفغانستان وباكستان والصومال والسودان واليمن. وفي عام ٢٠٠٩، كانت هناك ٥٠٠ حادثة أمنية مهمة تضمنت موظفين أو أصول البرنامج. وشملت هذه الحوادث هجوما انتحاريا على المكتب القطري للبرنامج في إسلام أباد في شهر تشرين الأول/أكتوبر، حيث قُتل خمسة موظفين من البرنامج وأُصيب أربعة آخرون بإصابات

خطيرة. وبينما خفف تنفيذ التدابير الأمنية من الخسارة الكبيرة في الأرواح والأضرار المادية للمكاتب، فقد أظهر الحادث اتجاها جديدا للهجمات الإرهابية المستهدفة للأمم المتحدة. وأعقبت ذلك حادثة قام فيها مسلحون بقتل خمسة من موظفي الأمم المتحدة في كابول.

٧٩ - وعقب الهجوم مباشرة في إسلام أباد، بدأ البرنامج وقسم السلامة والأمن للأمم المتحدة استعراضا مستقلا حول ظروف الهجوم للتصدي للمشكلة المتعلقة بإدارة مخاطر الأمن. وشملت هذه المشاكل المخاطر المقبولة وعملية تقييم البرنامج وتدابير التخفيف وتعزيز السلامة والأمن لموظفي البرنامج وشركائه، بمن فيهم الموظفون الوطنيون. وسيحدد الاستعراض التعديلات الضرورية في الأمن لتيسير عمليات الأمم المتحدة في بيئة ينعدم فيها الأمن.

ياء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٨٠ - كان عام ٢٠٠٩ عاما مهما لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج مع سياسة جنسانية جديدة وتضمين خطة عمل قدمها المجلس التنفيذي. وتتماشى السياسة الجديدة مع سياسة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتركيز على مجالات الأولوية، بما في ذلك بناء القدرات والمساءلة والشراكة. وتماشيا مع السياسة الجنسانية الجديدة، سيواصل البرنامج دعم الشراكات على جميع المستويات، بما في ذلك العمل مع الوكالات الأخرى للتصدي للمشاكل الجنسانية وتعزيز تقاسم المعرفة.

٨١ - واصل البرنامج القيام بدور نشيط في الفريق العامل الفرعي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الجنسانية والعمل الإنساني ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع وأفرقة مهمات الأمم المتحدة الأخرى. وركزت المساهمات في المناقشات فيما بين الوكالات على القضايا الجنسانية على القضاء على العنف القائم على الفئة الجنسية في الصراعات وأوضاع ما بعد الصراعات.

كاف - حُسن الإدارة المؤسسي

٨٢ - قام البرنامج بتنسيق الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبرنامج، الذي عقد في نيويورك في الفترة ٢٣-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وشملت الموضوعات الرئيسية النمو السكاني والتحضر السريع والصلات بين الأسعار غير المستقرة للأغذية والأمن الغذائي والتغذية والتنسيق فيما بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٨٣ - وركزت المناقشات على التحديات الناتجة عن ظاهرة إقامة عدد أكبر من الناس في المدن مقارنة بعدد سكان المناطق الريفية. وأعرب المشاركون عن دعمهم لوكالات الأمم

المتحدة لزيادة أنشطتها في المناطق الحضرية، ولكنهم حذروا من إهمال المناطق الريفية. وشدد المشاركون أيضا على أهمية تحويل الوفورات من التكاليف المتحققة من خلال تنسيق ممارسات الأعمال على المستوى القطري إلى البلدان المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت التوصية بأن تعزز الأمم المتحدة تركيزها على تنمية القدرات الوطنية، كما أعلن عنها في الاستعراض الشامل للسياسة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧.

٨٤ - قام وفد من أعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبرنامج بزيارة كمبوديا في الفترة ٥-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩. وسمحت الزيارة، التي قام على تنسيقها البرنامج، لأعضاء المجلس بالحصول على معلومات عن مساهمات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بها في ذلك البلد.

المرفق

قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تحدد برنامج الأغذية العالمي كوكالة متابعة

الجدول ١

قرارات الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة التي تحدد برنامج الأغذية العالمي كوكالة متابعة

رقم القرار	التوقيت	العنوان	العمل الذي يضطلع به البرنامج
١٢/٦٣	جارٍ	التعاون بين الأمم المتحدة والنظام الاقتصادي لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	يواصل البرنامج التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كجزء من الأنشطة المشتركة التي تنفذ تحت ''المشاريع الإنمائية – مشروع بناء القدرات في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 104110'' (WFP/EB.A/2005/9-A/1) نتج عن هذا الدراسات التالية: ''انعدام الأمن الغذائي والتغذية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي'' (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) و ''تكاليف الجوع: الأثر الاجتماعي والاقتصادي لسوء تغذية الأطفال في دولة بوليفيا متعددة القوميات وإكوادور وباراغواي وبيرو'' (النسخة الأولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)
١٨٧/٦٣	جارٍ	الحق في الغذاء	يواصل البرنامج دعم الحق في الغذاء وجهود الحكومات لاعتماد منهج الحق في الغذاء. ويستهدف البرنامج المستفيدين على أساس الحاجة: توجه موارده المحدودة إلى الأفراد والمجموعات الأكثر ضعفا. وتشابه مبادئ برمجة البرنامج تلك الواردة في المنهج القائم على الحقوق، كما أوجزت في ''الخطة الاستراتيجية للبرنامج (٢٠٠٨-٢٠١١)'' (WFP/EB.A/2008/5-A/1.Rev.1)
١٩٠/٦٣	جارٍ	حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	يقدم البرنامج وصفا لإنجازاته إلى المنسق المقيم لإبلاغ الأمين العام
٢٣٥/٦٣	جارٍ	التنمية الزراعية والأمن الغذائي	التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٣١١/٦٣	جارٍ	الاتساق على نطاق المنظومة	التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الجدول ٢

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ التي تحدد برنامج الأغذية العالمي كوكالة متابعة

رقم القرار	التوقيت	العنوان	العمل الذي يضطلع به البرنامج
١٠/٢٠٠٨	جارٍ	الفريق الاستشاري المخصص لهايتي	يقدم البرنامج وصفا لإنجازاته إلى المنسق المقيم لإبلاغ الأمين العام.